

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر
الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة
28-29 جانفي 2020

واقع الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي

- تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية -

أحلام دريدي

جامعة بسكرة

Dridiahlem70 @ yahoo.fr

جمعة خيرالدين

جامعة بسكرة

djemaa2_biskra@yahoo.fr

Abstract :

This study aims to show the reality of academic accreditation in higher education institutions, by highlighting the experiences of some international and Arab universities, as the academic accreditation is the recognition granted by the Quality Assurance and Accreditation Authority to the university capable of implementing the education program and certain standards issued by the Commission. The recognition culminates in a certificate showing that the university's academic programs conform to the standards set and accepted by the accreditation body. Quality and not a substitute for it, the standards of accreditation may vary from one university to another (whether global or Arab), but all agree to help universities to raise the level of quality and compatibility with the best known international standards. The experience of Arab universities with regard to academic accreditation is more recent compared to other international universities.

Keywords: Academic Accreditation, Higher Education, International and Arab Universities

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان واقع الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، من خلال إبراز تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية، على اعتبار أن الاعتماد الأكاديمي هو الاعتراف الذي تمنحه هيئة لضمان الجودة و الاعتماد للجامعة القادرة على تطبيق برنامج التعليم و معايير معينة صادرة عن الهيئة، و يتوج الاعتراف الممنوح بشهادة تبين أن برامج الجامعة الأكاديمية مطابقة للمعايير المحددة و المقبولة من جانب هيئة الإعتماد، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن إنشاء نظام للإعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء و تطبيق أنظمة تعليم عالي طبقا لمعايير الجودة وليس بديلا عنها، قد تختلف معايير الإعتماد من جامعة لأخرى (سواء كانت عالمية أو عربية) لكن جميعها متفقة على مساعدة الجامعات على رفع مستوى الجودة و إنسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة. كذلك تعتبر تجربة الجامعات العربية فيما يخص الاعتماد الأكاديمي أحدث مقارنة بالجامعات العالمية الاخرى. كما توصي الدراسة بضرورة التوجه للإستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا في برامج الإعتماد مع مراعاة خصوصية الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الإعتماد الأكاديمي، التعليم العالي، الجامعات العالمية و العربية.



الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

| | |
|--|--|
| | |
|--|--|

1. المقدمة:

في ظل التغيرات التي طرأت على عالمنا في الآونة الأخيرة من تزايد أهمية المعرفة كموجه للنمو في سياق الاقتصاد العالمي، وثورة المعلومات والاتصالات، وظهور سوق علمي للعمالة، والتحول الاجتماعي العالمية، وانتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة. ظهر واقع جديد يحتم ضرورة بناء معايير على المستوى الوطني والدولي من أجل ضمان جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي على جميع مستوياتها، والتطوير المستمر لها، وضمان الجودة في أقسامها وبرامجها العلمية، وفي أساليب الأداء والإجراءات الإدارية فيها، وهو ما يعرف بالاعتماد الأكاديمي.

يعتبر الاعتماد الأكاديمي الجزء المكمل الذي يتوج تطوير أنظمة جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي باعترافه بأنها تم تطويرها عمليا طبقا للمعايير المرجعية المتفق عليها أي أن إنشاء نظام للاعتماد الأكاديمي أو مجلس للاعتماد الأكاديمي بالجامعات هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عالي طبقاً لمعايير الجودة وليس بديلاً عنها،

فالاعتماد الأكاديمي اتجاهها تطويريا معاصرا يمثل إطارا مرجعيا في معظم دول العالم وفي محاولاتها لتقييم الأداء في الكليات والمؤسسات التعليمية وتطويره.

✍️ إشكالية الدراسة: من خلال ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

❖ ما واقع الإعتماد الأكاديمي في الجامعات العالمية و العربية؟

ينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو الإعتماد الأكاديمي؟ و ماهي أهدافه؟

- ماهي متطلبات الاعتماد الأكاديمي؟

- ما أنواع الإعتماد الأكاديمي؟ و ماهي مراحلها؟

- كيف كانت تجارب الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العالمية و العربية؟

✍️ فرضية الدراسة: من خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

- تختلف تجارب الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العالمية عنها في الجامعات العربية.

✍️ أهداف الدراسة: إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو بيان واقع الإعتماد الأكاديمي في الجامعات العالمية و

العربية، من خلال :

- إبراز مفهوم الإعتماد الأكاديمي .

- معرفة أهداف حصول الجامعات على الاعتماد الأكاديمي.

- معرفة المعايير التي يجب على الجامعات العربية و العالمية تبنيها من أجل الحصول على الاعتماد.

- بيان تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية.

✍️ منهج الدراسة :

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض الجانب النظري ومختلف

المفاهيم وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم كل مكوناته

بغية الإجابة على تساؤل الدراسة، ارتأينا تناول الدراسة ضمن محورين:

- المحور الأول: عموميات حول الاعتماد الأكاديمي الجامعي.

- المحور الثاني: تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية حول الاعتماد الأكاديمي .

2. عموميات حول الإعتماد الأكاديمي الجامعي.

تقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها. إذ يعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية للسير نحو التميز في إطار توافيقها وانسجامها مع أفضل المعايير المعروفة وذلك لتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية (حمدان أحمد، 2014).

1.2 تعريفه:

الاعتماد لغة يعنى: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح Accreditation باللغة الإنجليزية إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة (ابراهيم، 2012، 284).
- الإعتقاد هو "مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو للبرنامج الأكاديمي مقابل إستيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم (الإعتقاد) التربوية" (مجيد والزيادات، 2008، 271).

- كما يمكن تعريفه على " أنه شهادة تمنح لمؤسسة تعليم تؤمن معايير محددة لجودة التعليم" (مجيد والزيادات، 2008، 271).

- الإعتقاد الأكاديمي هو " العملية التي يتم بموجبها الاعتراف الدولي بمكانة مؤسسة تعليمية، نتيجة لنجاحها في تطبيق مجموعة من المعايير القياسية المعتمدة لضمان الجودة، حيث تقوم مؤسسة دولية تدعى بهيئة الإعتقاد الأكاديمي بوضع معايير محددة لتقويم أداء المؤسسة التعليمية ومدى تطبيقها لتلك المعايير القياسية" (قرم، 2008، 96).

- يعرف الإعتقاد الأكاديمي أيضا على أنه " عملية تقويم جودة المستوى التعليمي الجامعي، و يتم بواسطة هيئة متخصصة، في ضوء معايير محددة لمجالات العلمية التعليمية المتعددة " (القيمي، 2013، 186).

- ان الاعتماد الأكاديمي هو تلك البرامج العلمية الفاعلة، التي من خلالها يمكن لهيئة دولية منح شهادة الاعتماد الأكاديمي إلى مؤسسة تعليم عالي اذا ما استطاعت المؤسسة التعليمية ان تثبت وجودها من خلال البرامج التي تتوافق مع معايير الكفاءة والجودة من قبل الهيئة، بمعنى هو اعتراف الهيئة ببرامج تلك المؤسسة التعليمية (الصدق، 2016).

2.2 أهمية الاعتماد الأكاديمي: تكمن أهمية الإعتقاد في الجوانب الآتية (ابراهيم، 2012):

-إضفاء الصفة الشرعية والقانونية لهذه المؤسسات والبرامج المعتمدة وإعطائها فرصة للحصول على المنح الفيدرالية والقروض لتمويل هذه المؤسسات والبرامج، وهنا تكون فرصتها في الحصول على هذه المنح أكثر من تلك المؤسسات غير المعتمدة.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

- في مجال الابتكار وبراءة الاختراعات، فأن مثل هذه المؤسسات والبرامج المعتمدة تحصل على دعم من قبل المؤسسات الخاصة، والحصول على الهدايا ودعم البحوث والدراسات التي تقوم بها.
 - في مجال حماية حقوق كل من الطلبة والهيئات التدريسية، وإخضاع المخالفين للمساءلة والمحاسبة، أي إن هذه المؤسسات المعتمدة للشفافية في التعاملات تكون أكثر وضوحاً من غيرها.
 - معترف بها دولياً وسهولة الحصول على التراخيص والمشاركة في المؤتمرات، والمنافسة في الحصول على فرص القبول والانتقال بين الجامعات الأخرى في كافة دول العالم.
 - المؤسسات والبرامج المعتمدة تكون فعالة في إدارة الموارد، وبالتالي تحقق أهدافاً ذات جودة عالية.
- خلاصة ذلك، يمكن القول أن أهمية الاعتماد الأكاديمي تأتي من كونه عملية نظامية تقييمية لقياس مدى فاعلية المؤسسة التعليمية في إنجاز مهامها، وكذلك مدى إلتزامها بالمطلبات التي اعتمدها واستمرارية جهودها في تعزيز جودة النهج التعليمي، وهو أداة للتطوير والتحسين المستمر في هذه المؤسسات والبرامج.

3.2 أهدافه: يهدف الإعتماد الأكاديمي إلى (مجيد و الزيات،2008):

- الإرتقاء بجودة التعليم والحفاظ عليه.
- توفير المساءلة ودعم المسؤولية إزاء كل الجوانب التنظيمية في المؤسسة.
- توفير مستويات ومعايير مقننة للتقويم تشمل كل جوانب المنظومة التعليمية في المؤسسة.
- تنمية فكر تربوي مرتبط بثقافة التقويم.
- تحديد المستويات التي يتوفر فيها شروط الإعتراف الأكاديمي.
- توطيد ثقة المجتمع بالمؤسسات التعليمية بها (وهو نوع من المساءلة الأكاديمية في إطار ديمقراطي).
- التأكد من أن الطلبة وأرباب العمل والأهل لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.
- في حالة الجامعات (المؤسسات) حكومية، فالإعتماد يوفر الفرصة للتأكد من أن الأموال العامة تذهب للأهداف الموضوعية من أجلها وأن هنالك إمكانية محاسبة المؤسسات.

4.2 أنواع الإعتماد: يقسم الإعتماد الأكاديمي إلى (خيرالدين و عمراوي، 2017):

1.4.2 الإعتماد المؤسسي:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

يعرف على أنه إعتقاد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات إنجاز الطلاب والهيئة الأكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية (المالكي، 2010).

2.4.2 الإعتقاد البرامجي: ويطلق عليه أيضا الإعتقاد التخصصي؛ ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة "ما" والتأكيد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة.

3.4.2 الإعتقاد المهني: عبارة عن منظومة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان جودة إعداد الفرد و جودة أدائه و تنميته مهنيا بشكل مستمر من خلال اجتيازه لبرامج دراسية معينة مثل برامج القانون أو الهندسة أو الطب بمستوى يساعد على استيفائه لمتطلبات الترخيص و تجديد الترخيص لمزاولة المهنة (الهلاي و السيد، 2009). أي يقصد به منح حق ممارسة المهنة للشخص، و هذا يساعد على منح أصحاب المهن المختلفة أعلى مستويات التأهيل و التدريب وفق أحدث الأساليب العلمية.

5.2 مراحل الإعتقاد الأكاديمي الجامعي:

تعتمد عملية منح شهادة الإعتقاد للجامعات من قبل المنظمات الدولية المختصة على مجموعة من المراحل، كما

يلي (خليل، 2011):

- الدراسة الذاتية:

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الدراسة الذاتية أو كتابة التقرير الذاتي للمؤسسة التعليمية، فتقوم الجامعة الراغبة في الحصول على الإعتقاد الأكاديمي بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل. وحسب متطلبات الجهة المانحة للإعتقاد، وتشمل هذه الدراسة كافة المعلومات الخاصة ببرامجها وهيكلها الإداري والمالي، والخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي، وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية على شكل ملاحق وجداول وبيانات توضح مصداقية الدراسة.

كما تحتوي هذه الدراسة على التصورات المستقبلية ذات المدى القريب و المتوسط، و التخطيط للتطورات الهامة كأحد المؤشرات الإيجابية لفعاليتها لتطوير ذاتها. و تقدم هذه الدراسة للجهة المانحة للإعتقاد لكي تشكل القاعدة و الأساس في عملية التقييم (بلبية، 2016).

- تقديم طلب للمنظمة الدولية المانحة للإعتقاد:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

تتقدم الجامعة بطلب الحصول على الإعتماد من خلال ملء إستمارة خاصة بذلك. إذا تبين لفريق الإعتماد في المنظمة الدولية أن البرنامج غير مستوفي للشروط المطلوبة، يتم رفض الطلب، وفي هذه الحالة لا يجوز للجامعة إعادة التقدم إلا بعد إنقضاء المدة المحددة من قبل المنظمة المانحة للإعتماد، على الأقل من تاريخ الرفض.

- تقييم المنظمة المانحة للإعتماد:

تقوم الهيئة المانحة للإعتماد بمخاطبة الجامعة رسميا في حالة إستيفاء الجامعة للشروط المؤهلة للتقدم للإعتماد، وذلك بما يفيد قبول الطلب خلال مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ التقدم، وتحنها على البدء بملاء الإستثمارات ذات العلاقة بالإعتماد المعدة لهذا الغرض والواردة في دليل الإعتماد، وعلى الجامعة أن تدفع رسوم الإعتماد والمحددة من قبل الهيئة المانحة له.

- الزيارة الميدانية:

تشكل الهيئة المانحة للإعتماد لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة للقيام بزيارات ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وإجراء المقابلات مع أعضاء الجهاز الإداري للجامعة، وتفقد المرافق والأجهزة والمصادر التعليمية، والإطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع المالية بهدف تقويم مستوى الجامعة وإستكمال أية معلومات ناقصة أو إضافية ترى اللجنة ضرورة إستكمالها، وفي النهاية تقوم هذه اللجنة بكتابة تقرير شامل ترفعه للجهة المسؤولة عن منح الإعتماد.

- التحكيم بواسطة وكالات الإعتماد:

توجد لدى وكالات الإعتماد لجان مسؤوليتها إعتماد المؤسسات والبرامج الجديدة، وإعادة إعتماد المؤسسات والبرامج المتطورة، ورفض إعتماد مؤسسات وبرامج أخرى، وتتكون هذه اللجان من ذوي الخبرة والإختصاص في مجال الإعتماد الأكاديمي.

- القرار النهائي:

تقوم الجهة المسؤولة عن منح الإعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل الجامعة الراغبة في الإعتماد ومن قبل لجان الزيارات الميدانية، وتتخذ قرارها النهائي في ضوء مدى إلتزام الجامعة بالمعايير المطلوبة. ويتم منح الإعتماد لفترة محددة من الزمن - ما بين 2 - 10 سنوات، وذلك حسب وضع الجامعة، ويجوز للجامعة أن تستأنف خلال (30 يوم) من وصول القرار إليها ضد أي قرار سلبي قد يصدر عن الهيئة المتاحة للإعتماد.

- التقييم والمتابعة:

يتم إعادة تقييم الجامعة والبرامج التعليمية بصفة دورية في فترة تتراوح بين عدد قليل من السنوات تصل إلى عشر سنوات، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية وتخضع المؤسسات إلى الزيارات الميدانية للتأكد من إلتزام الجامعة وتلبية معايير الإعتماد، وتنفيذ التوصيات المرتبطة بعمليات التحسين والتطوير المستمر، وإذا أخفقت الجامعة في تلبية متطلبات المعايير خلال فترات الإعتماد، يتم سحب الإعتماد منها.

6.2 متطلبات تطبيق الإعتماد الأكاديمي: يمثل تطبيق الإعتماد الأكاديمي في الجامعات إحدى الآليات الداعمة لضمان جودة التعليم، لذا يتطلب تطبيقه توافر عدد من المتطلبات، أهمها (خليل، 2011):

1.6.2 متطلبات إدارية: تتمثل في:

- تنظيم إداري يشمل الهياكل الإدارية وما يرتبط بها من طرق وأساليب لإختيار القيادات الإدارية التي تتطلب الإدارة الفعالة.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة قرارات الإعتماد.
- تأسيس مراكز التقييم المؤسسي لتتولى أنشطة التقييم.
- التنسيق بين مراكز التقييم المؤسسي ومراكز الإعتماد على مستوى الدولة لأخذ شهادات الإعتماد.
- توفير المصادر المالية والبشرية لتنفيذ واستمرار أنشطة الإعتماد.
- التحديد الجيد للمهام والواجبات والمسؤوليات التي يلتزم بها الرؤساء والمرؤوسين.
- تأسيس هيئة وطنية مستقلة للإعتماد الأكاديمي.

2.6.2 متطلبات تنظيمية:

- من أبرز هذه المتطلبات تكوين لجنة توكيد الجودة على أن تكون لجنة إستشارية مكونة من عدد من أعضاء هيئة التدريس وممثلين للأجهزة الإدارية بالجامعة، وتكون مهام هذه اللجنة:
- وضع مواصفات دقيقة لتحقيق الجودة في أنشطة الجامعة.
 - تطبيق أدوات قياس الجودة على القطاعات المختلفة بالجامعة.
 - الخروج بنواتج القياس.
 - نشر ثقافة الجودة بالجامعة.
 - تخطيط احتياجات العاملين وهيئة التدريس لتوكيد الجودة.

- نشر نتائج قياس الجودة بالجامعة لتحفيز العاملين على العمل وتقديم قاعدة بيانات تفصيلية عن الجامعة للإفادة منها في تعظيم الجودة.

3.6.2 متطلبات شخصية:

- الوعي بثقافة الاعتماد الأكاديمي وأهميته ومقتضياته العلمية في نظم التعليم ومحتواه.
- الرضا عن معايير الاعتماد الأكاديمي وعن الأوزان النسبية لكل بند أو معيار من معايير الاعتماد.
- ضرورة إدراك القادة الإداريين بالجامعة لمقتضيات ضمان الجودة وبذل قصارى الجهد لتطبيقها وتوكيدها.
- الالتزام بتطوير السلوك الجامعي والمهني لدى أعضاء هيئة التدريس ليصبح تقدير العلم وتجويد العمل وتفضيل الصالح العام في مقدمة إهتمامهم.

4.6.2 متطلبات مهنية:

- وجود أهداف واضحة ومحددة للجامعة.
- التطوير المستمر للبرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق والأنشطة الجامعية لتواكب أحدث النظم العالمية.
- تطوير الأهداف التعليمية.
- توفير فرص تطبيق برامج تعليمية تجريبية للأخذ بها في المستقبل.
- قبول معايير الاعتماد الأكاديمي من قبل الخبراء والمسؤولين في الجامعات والأساتذة والمسؤولين بالجامعات.
- شمولية التقويم؛ حيث تضم عمليات التقويم جميع الطلاب والمسؤولين والإداريين.
- وضع آلية التخطيط الجيد لتطوير المقررات والأنشطة التعليمية باستمرار في ضوء تحديد واضح لأهدافها.
- تجويد العمليات.

5.6.2 متطلبات بيئية:

- وعي سلطات إتخاذ القرار بالجامعات بأهمية التعاون والتفاعل مع المجتمع المحلي والعمل الإيجابي لإزالة كافة معوقات هذا التفاعل من خلال الإجراءات والتشريعات الإدارية الجامعية.
- ضرورة توفير الإحتياجات المكتبية والإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتطوير أدائهم.
- ضرورة الحصول على معلومات ومؤشرات تعليمية من الجامعات حول قضايا التعليم ومشكلاته لتكون مصدر التوجيه العمل داخل الجامعة.
- إنشاء قاعدة بيانات عن أهداف الجامعة وبرامجها وأساليبها التعليمية، ونظم التقويم والإمتحانات.

3 . تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية حول الاعتماد الأكاديمي.

1.3 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تجربة الو. م. أ في مجال الإعتماد وضمان الجودة في مؤسساتها التعليمية وبرامجها تتصف بالتميز لكونها تنطلق من الجامعات ذاتها، حيث تسعى الجامعات طوعيا إلى أن تحصل على إعراف أكاديمي من أحد مؤسسات الإعتماد الإقليمية وجميعها غير حكومية تعمل كل واحدة منها بمفردها ولكنها تتعاون فيما بينها وتعترف ببعضها البعض. وتقوم مؤسسات الإعتماد هذه بإعتماد الجامعة اعتمادا عاما بناء على تقويم خارجي أو اعتمادا خاصا للتخصصات التي تطرحها - كما تسعى مؤسسات التعليم العالي الأمريكية جاهدة للحصول على الإعراف من مؤسسات الإعتماد المهنية حيث يوجد لأغلب التخصصات في الولايات المتحدة جمعيات مهنية متعددة، وتقوم هذه الجمعيات بعدة خطوات من أجل حصول البرنامج التعليمي على شهادة الإعتماد وقد تم تلخيص الخطوات لأحد البرامج كما هو موضح في الجدول التالي (مجيد، 2012):

جدول رقم (02): المعايير والإجراءات المتبعة من قبل بعض المجالس والروابط المتخصصة بمنح الإعتماد الأكاديمي لأحد البرنامج (التخصصات).

| اسم المؤسسة الملحقة للإعتماد المعايير والإجراءات | إعتماد إدارة الأعمال والمحاسبة AACSB |
|--|---|
| المعايير | <ul style="list-style-type: none"> - الرسالة والأهداف. - تركيبة وتنمية أعضاء هيئة التدريس. - محتوى الخطة الدراسية وتقييمها. - المسؤوليات وإدارة الموارد. - الطلاب. - المساهمات الفكرية. - الإدارة الإستراتيجية. - جودة التعليم. |
| الإجراءات | <ul style="list-style-type: none"> - تطبيق المعايير. - الدراسة الذاتية. - التقويم الميداني. - الإعلام والنشر على موقع المؤسسة في حالة الحصول على الإعتماد. - الرقابة والمتابعة للبرنامج. - إعادة التقييم. |
| مدة منح الإعتماد | 4-5 سنوات. |
| اعضاء الفريق | أكاديميون وإداريين، ومحاسبين متطوعين. |
| تاريخ تقديم الطلب | غير محدد بتاريخ معين |

المصدر: سوسن شاكور مجيد، الجودة في المؤسسات و البرامج الجامعية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 144.

يتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين (عماد الدين شعبان علي حسن، 2009)

- اعتماد مؤسسي Accreditation Institutional : تقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها .
- اعتماد تخصصي Accreditation Program للبرامج الدراسية: تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي وهيئة اعتماد التعليم الطبي.

2.3 التجربة البريطانية:

في بريطانيا رغم أن الجامعات و الكليات مستقلة و هي المسؤولة عن إدارة شؤون المعايير و الجودة الأكاديمية للشهادات التي تمنحها، غير أن معظمها يعتمد على تمويل من الحكومة (صبري، 2009).

حركة الإعتماد في بريطانيا تعد الأحداث مقارنة بالتجربة الأمريكية، حيث أسندت هذه المسؤولية إلى مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا- وويلز. Funding Councils for England and Wales Higher Education وتقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي.

انتقلت هذه المسؤولية إلى وكالة ضمان جودة التعليم العالي (QAA) Quality Assurance Agency. وهي هيئة تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي، بحيث يجب أن تحتوي كل جامعة مكتب يسمى (مكتب ضمان الجودة) يقوم بتنسيق جهود التقييم بها، وتعتبر هيئة ضمان الجودة هيئة مستقلة غير حكومية وتعمل كجمعية أهلية.

وتتركز إجراءات ضمان الجودة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي إلى عمليات التقييم الخارجي التي تركز على: تقييم جودة المواضيع الدراسية، حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل (QAA) بزيارة ميدانية إلى الجامعة للتحقق من بنود التقييم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي تشمل عادة تفحص ستة بنود أساسية، وهي:

- تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهاج.
- طرق وأساليب التدريس والتعليم والتقييم.
- أساليب دعم وإرشاد الطلبة (المساندة الطلابية).
- مستويات أداء وتقديم الطلاب.
- مصادر التعلم والتعليم المتوفرة لتدريس الموضوع محور التقييم.
- إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.

بعد ذلك يتم إعداد التقدير الذي يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ووضع نقاط كل بند، ونعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع علامات تفوق 21 نقطة من أصل 24 نقطة بواقع 4 نقاط لكل بند من البنود الستة (جيد، 2012).

3.3 التجربة الفرنسية:

يمثل الاعتماد في فرنسا نموذجا أوروبا في تجويد التعليم العالي، ففي سنة 1985 تشكلت في فرنسا لجنة وطنية تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وهي مستقلة عن أي جهة حكومية، وذلك لتقييم أداء و ضبط الجودة في التعليم العالي، وتشمل إجراءات التقييم التي تمارسه هذه اللجنة المراجعة العامة للمؤسسة التعليمية و برامجها. أي تشمل مراجعة أساليب التدريس، النشاطات البحثية، نظم الإدارة و بيئة التعلم. و تجري عملية التقويم عادة بناء على طلب المؤسسة نفسها، و إن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم أي مؤسسة تريد أن تقيمها. و تقوم هذه اللجنة بزيارة كل مؤسسة مرة كل 8 سنوات تقريبا و تنشر نتائج تقييمها للمؤسسة التي تزورها في تقرير، كما ترسل هذا التقرير للوزارات المعنية. و تكمن أهمية هذا التقييم في أن نتائجه تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي.

أما بالنسبة لمراجعة برنامج المؤسسة فتبدأ بتقديم تقرير ذاتي من المؤسسة نفسها، تتبعه بعد ذلك زيارة للمؤسسة من قبل اللجنة القومية، التي تقوم بنشر تقرير عام عن البرامج التي تمت مراجعتها و إعداد تقرير سنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية يتضمن نتائج التقييم للمؤسسات التعليمية (الهلاي و السيد، 2009).

4.3 التجربة اليابانية:

إن هيئة اعتماد الجامعات اليابانية هي المسؤولة عن منح الاعتماد للجامعات اليابانية التي تتقدم لأول مرة بطلب الحصول على الاعتماد من الهيئة، و كذلك منح إعادة الاعتماد بعد مرور 5 سنوات من الحصول على الاعتماد الأول بالنسبة للجامعات التي تحصل أول مرة على الاعتماد، و يمنح كل 7 سنوات بالنسبة للجامعات التي حصلت على إعادة الاعتماد من قبل. و لا بد أن يمر على إنشاء الجامعة 4 سنوات حتى يكون لها الحق في الانضمام لعضوية الهيئة. و تتشابه عمليتي الاعتماد و إعادة الاعتماد في النظام الياباني من حيث الأساليب و الإجراءات. و يكمن الفرق الأساسي في أن الجامعة لا تحصل على عضوية هيئة الاعتماد إلا بعد الحصول على الاعتماد للمرة الأولى، أما بالنسبة لإعادة الاعتماد فإن الجامعة لا تفقد عضويتها حتى لو لم تحصل على إعادة الاعتماد. و الفرق الآخر هو أن إعادة الاعتماد تركز ما إذا كانت الجامعة قد نفذت التوصيات التي ذكرت من قبل خلال حصولها على الاعتماد بواسطة الهيئة (الهلاي و السيد، 2009).

5.3 التجربة العراقية:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

وضعت وزارة التعليم العالي سنة 1992 نظاما دقيقا للسيطرة على النوعية لقياس الأداء الجامعي و تقويمه، تم بناء الملف التقويمي لأداء الجامعات بناء على تحليل و استقراء للواقع التربوي و الخبرات العراقية في ميدان القياس و التقويم.

و أخذ الملف التقويمي بعين الاعتبار تقويم كفاءة النظام (كمدخلات و عمليات و مخرجات) ، و تقويم بناء النظام من خلال محاوره الرئيسية الآتية (الهيكل التنظيمي، الخدمات الجامعية، الأستاذ، الطالب، المناهج و طرائق التدريس، البحث العلمي، الخدمات المجتمعية). وهدف الملف التقويمي لأداء الجامعات، مايلي:

- حصر المؤشرات السلبية على مستوى الجامعة أو الهيئة أو الكلية أو المعهد و محاولة معرفة أسبابها و خلفياتها.

- حصر المؤشرات الإيجابية و تشجيعها و تحفيزها و تعميمها على كافة المستويات.

- تحديد المستجدات القادرة على تطوير و رفع الكفاءة النوعية على مستوى الجامعة أو الهيئة أو الكلية أو المعهد.

- تأثير التسلسل الرتبي للجامعات و هيئة المعاهد ثم الكليات و كذلك المعاهد.

إن تحديد مستوى الأداء في كل مؤسسة جامعية يتم وفق محورين، هما:

1- يتحدد مستوى أداء الجامعة نسبة إلى المعايير الوطنية.

2- الموقع أو التسلسل الرتبي لتلك الجامعة مقارنة و تفاضلا مع مستويات أداء الجامعات الاخرى العراقية سواء على المستوى العام للأداء أو على المستويات المخصصة الفرعية.

وحددت العناصر التقويمية وفق المجالات الآتية (المدخلات، العمليات، المخرجات). و حددت معايير التقويم لكل عنصر من عناصر الملف و الأوزان الخاصة بها (بليية، 2012).

- الهيكل التنظيمي و الإداري.

- الخدمات الجامعية.

- الطلبة.

- الهيئة التدريسية.

- المناهج و طرائق التدريس.

- الخدمات المجتمعية.

6.3 التجربة الأردنية:

انشئت المملكة الأردنية الهاشمية مجلس لإعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب قانون التعليم العالي و البحث العلمي رقم (4) لسنة 2005، و قد تم تحويل هذا المجلس بعد ذلك إلى هيئة إعتماد مستقلة عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، و إكسابها الصفة المؤسسية لضمان الإستقلالية و المرونة الإدارية.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

و قد كان الهدف من وراء صدور مشروع القانون تحقيق مايلي (الهلاي و السيد، 2009):

- تحقيق أهداف هيئة الاعتماد من خلال مجلس يتألف من 11 عضو من أعضاء هيئة التدريس العاملين في مؤسسات التعليم العالي الرسمية و الخاصة، و من قطاعات الإنتاج و الخدمات المختلفة.
- تحديد معايير الاعتماد و ضمان الجودة.
- اعتماد برامج التعليم العالي في المملكة.
- تطوير التعليم العالي في المملكة و تحسين نوعيته.
- تحديد العقوبات التي يجب تطبيقها على مؤسسات التعليم التي تخالف أياً من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه أو المعايير أو الأسس الصادرة عنه.

وتحدد معايير الاعتماد التي يستند إليها تصنيف الجامعات في المملكة الأردنية في الآتي:

● محاور الاعتماد على مستوى البكالوريوس، و تشمل:

- التنظيم الإداري و الأكاديمي.

- الهيئة التدريسية.

- المباني و المرافق الأكاديمية.

- المختبرات.

- التجهيزات و الوسائل التعليمية.

- المكتبة.

- القبول و التسجيل.

- المرافق العامة و الخاصة.

● محاور الاعتماد على مستوى الدراسات العليا، و تشمل:

- التنظيم الأكاديمي.

- الهيئة التدريسية.

- المختبرات .

- نظام الدراسة.

- المرافق العامة و الخاصة.

- المكتبة

و يمكن تناول بعض من هذه المعايير بشيء من التفصيل على النحو التالي:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

- **هيئة التدريس:** حيث يشترط في الهيئة أن تكوّن الحد الأدنى لأعضاء هيئة التدريس المتفرغين 3 أعضاء، و أن تكون نسبة الأساتذة 50 % ، و نسبة الأساتذة المساعدين 25 % على الأكثر من مجموع أعضاء هيئة التدريس المتفرغين، و أن لا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس المتفرغين عن 50 % من مجموع أعضاء هيئة التدريس الكلي، وأن تكون نسبة الطلبة إلى الأساتذة على النحو التالي:

- في دبلوم التخصصات العلمية: 20 إلى 1 و في دبلوم التخصصات الإنسانية 30 إلى 1.

- و في ماجستير و دكتوراه التخصصات العلمية 12 إلى 1 و ماجستير و دكتوراه التخصصات الإنسانية 15 إلى 1.

- **أماكن التدريس:** يحتسب لكل طالب ما لا يقل عن 1.5 م من مساحة قاعات التدريس على أن تكون الحد الأدنى لمجموع ساعات التدريس وقت واحد هو 50 % من المجموع الكلي لعدد طلبة الدراسات العليا و النسبة للقاعات العامة يتم :

- توفير قاعة اجتماعات بمساحة 50 م² ، و قاعة للندوات بمساحة 60 م² .

- توفير غرفة استراحة للطلبة بمساحة 40 م² لكل 250 طالب.

- **مكاتب أعضاء هيئة التدريس:** حيث يكون من الضروري توفير مكتب مستقل لكل عضو هيئة تدريس بمساحة لا تقل عن 9 م² .

- يتم تخصيص مكاتب لأعضاء هيئة التدريس بمساحة 7.5 م² لكل عضو هيئة تدريس أو موظف إداري في المكاتب المشتركة على أن لا يزيد عدد الأعضاء في المكتب الواحد عن اثنين، و 9 م² لعضو هيئة التدريس في المكاتب المنفردة.

- **المختبرات:** حيث يكون من الضروري معامل حاسب آلي بمساحة 30 م² متصلة بشبكة الانترنت لكل معمل و بمعدل جهاز واحد لكل ثلاث طلاب، و توفير طابعات. هذا بالإضافة إلى توفير المختبرات اللازمة للتخصصات التي تدرسها الجامعة و تزويدها بالأجهزة المناسبة.

- **مصادر التعليم:** حيث يكون من الضروري توفير ما مساحته 1.2 م² لكل طالب دراسات عليا لتوفير مصادر التعليم المختلفة و ما لا يقل عن 10 عناوين مختلفة بتشكيلها الورقي و الإلكتروني لكل مادة تدرس في الجامعة والإشتراك بما لا يقل عن 10 دوريات متخصصة لكل تخصص تقدمه الجامعة، بالإضافة إلى توفير 50 % من مصادر التعليم باللغات الأجنبية.

7.3 التجربة السعودية:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

تعد الهيئة الوطنية للتقويم و الإعتقاد الأكاديمي (NCAAA) هي الجهة المسؤولة عن التقويم و الإعتقاد الأكاديمي في المملكة، حيث تم انشاؤها سنة 2004 و هي هيئة مستقلة، يعنى بشؤون اعتماد البرامج الأكاديمية وضمان تحسين الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة، و قد انتهت الهيئة من وضع معايير التقويم بمشاركة مستشارين عالميين و خبراء وطنيين، و لقد بدأت الهيئة في عام 2006 في تنفيذ برامجها للتقويم و الإعتقاد الأكاديمي على عدد من مؤسسات التعليم العالي، كما أوصت الهيئة مؤخرا بإنشاء وحدة لتوكيد الجودة تهدف إلى التقويم و الإعتقاد الأكاديمي في كل جامعة لضبط الجودة في البرامج التعليمية المختلفة في الجامعات السعودية، هذا و تعمل الهيئة الوطنية على تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- وضع قواعد و شروط و معايير التقويم و الإعتقاد الأكاديمي.
 - صياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي.
 - وضع القواعد و المعايير المتعلقة بمزاولة العمل الأكاديمي مثل التدريس و التدريب.
 - المراجعة و التقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو مايعادها.
 - التنسيق حيال اعتماد برامج و أقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميا من جهات الاعتماد العالمية.
- و في مطلع الألفية الثانية تمنت المملكة استراتيجية لإجراء عملية تطوير شاملة لنظام التعليم العالي من خلال تنفيذ المشاريع التالية:

- **المركز الوطني للقياس و التطوير:** تولى تصميم و تنفيذ الإختبارات لقياس القدرات للطلبة و مهاراتهم و اتجاهاتهم، و تصميم و تنفيذ اختبارات لقياس التحصيل العلمي لد الطلاب و تكون هذه الإختبارات موحدة للتخصصات التي تدخل تحت نوعية واحدة.
 - **الهيئة الوطنية للتقويم و الإعتقاد الأكاديمي:** تأسست الهيئة الوطنية كمبادرة مهمة لمساندة التحسينات في جودة التعليم العالي يعينها المجلس الأعلى للتعليم ، إلا أنها تعمل بالتعاون مع الوزارات و الجهات الأخرى المسؤولة عن إدارة مؤسسات التعليم العالي.
- أما أهم المؤشرات التي حددها المجلس السعودي لجودة الأداء الجامعي، مايلي:
- **الطلاب:** يشمل اختيار الطلاب، كثافة الفصل، كلفة الطالب، الدافعية و الإستعداد، الخدمات التي توفرها للطلبة، نسبة الرسوب و التسرب، مستوى الخريج، نسبة المسجلين إلى المتخرجين.
 - **أعضاء الهيئة التدريسية:** حجم التدريسيين و كفايتهم العددية، مستوى التدريب على مستجدات المناهج، مستوى الإعداد و التطوير، المساهمة في خدمة المجتمع، مدى الأحرار للطلبة و تقديرهم لإمكاناتهم.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

- الإدارة: الالتزام بمعايير الجودة، طرق اختيار الإداريين و تدريبهم، ممارسة العملية الإدارية، العلاقات الإنسانية والروح المعنوية للعاملين، مشاريع خدمة المجتمع، صيانة و تطوير المباني، التفاعل مع أفراد المجتمع المحلي و الاستفادة من امكانياته.

- الإمكانيات المادية: مراعاة المباني للشروط الهندسية، مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس و الطلبة من المكتبة والمعامل و الورش و خدمات الانترنت و قواعد المعلومات و استخدام التكنولوجيا، مدى توافر الملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية، حجم المبنى و قابليته للإستعاب، نصيب الطالب من مساحة المبنى و كثافة الفصل الدراسي.

المناهج الدراسية: مدى ملائمة المناهج لمتطلبات سوق العمل و لبيئة الطالب، و قدرتها على استيعاب متغيرات العصر و تنميتها للتفكير الناقد العلمي و قدرتها في مساعدة الطلاب على حل المشاكلهم، و قدرتها على تنمية روح الانتماء و الولاء للوطن (مجيد و الزيدات، 2008).

4. نتائج الدراسة: من خلال دراسة واقع الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي - تجارب بعض الجامعات العالمية و العربية - نستنتج مايلي:

- الإعتماد ضرورة حتمية لتطوير و تحسين جودة التعليم العالي.
- إن إنشاء نظام للإعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء و تطبيق أنظمة تعليم عالي طبقا لمعايير الجودة، وليس بديلا عنها.

- تعدد معايير الإعتماد الأكاديمي متطلبات الحد الأدنى من معايير الجودة التي يشترط في الجامعات أو البرامج الأكاديمية إستفائها من أجل حصول على شهادة الإعتماد.

- تعتبر تجربة الجامعات العربية فيما يخص الاعتماد الأكاديمي أحدث مقارنة بالجامعات العالمية الاخرى.
- قد تختلف معايير الإعتماد من بلد لآخر أو من جامعة لأخرى (سواء كانت عالمية أو عربية) لكن جميعها متفقة على "مساعدة الجامعات على رفع مستوى الجودة فيها وتحسين فاعليتها ودعم جهودها للسير نحو التميز في إطار توافرها وإنسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة. وتيسير سبل الإعتراف من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية، والقدرة على التزامها مع زميلاتها".

5. التوصيات: في ضوء النتائج المتحصل عليها، نوصي بما يلي:

- ضرورة التوجه للإستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا في برامج الإعتماد مع مراعاة خصوصية الدول العربية.
- ضرورة التحسين المستمر لجودة التعليم العالي و نوعيته و الارتقاء بمستواه ليتواءم مع متطلبات الاعتماد و بالتالي نجاح الجامعات في تبنى معايير الاعتماد الأكاديمي بشكل أسرع و أسهل.
- يجب على الجامعات العربية الرقي بمستوى أدائها الفعلي مقارنة بمعايير الاعتماد لتواكب الجامعات العالمية.

- يجب تجسيد معايير الإعتماد على الواقع و ليس على الورق كاختيار الأستاذة على أساس الكفاءة وليس لاعتبارات شخصية.

6. قائمة المراجع:

الهلاي الشريبي الهلاي، أحمد البهي السيد (2009)، معايير الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي - دراسة للواقع و المؤمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الإعتماد الأكاديمي لمؤسسات و برامج التعليم العالي النوعي في مصر و العالم العربي- الواقع و المأمول- مصر، يومي 8،9 أفريل .

بخوش الصديق (2016)، جودة التعليم العالي و معايير الاعتماد الأكاديمي - تجربة الجزائر للتعليم العالي وفق تطبيق نظام " ل.م.د.-"، المؤتمر الدولي التاسع حول الاعتماد الأكاديمي و معايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، 25-27 نوفمبر ، اسطنبول .

بلبية محمد (2016)، تحديد معايير ضمان الجودة و تأثيرها على الإعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د تخصص إدارة منظمات، جامعة تلمسان.

حمده بنت محمد المالكي (2010)، تطبيق معايير الإعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

خيرالدين جمعة، عمراوي سمية (2017)، دور الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي - الإشارة إلى التجربة الأمريكية و البريطانية- مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة ، العدد02، ديسمبر 2017.

سوسن شاكر مجيد (2012)، الجودة في المؤسسات و البرامج الجامعية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان. سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزبادات (2008)، الجودة و الإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام و الجامعي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.

علي حمدان أحمد أبو برهم (2014)، الاعتماد الأكاديمي و دوره في تحسين الأداء و الجودة في الجامعات، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 4، جانفي .

عماد الدين شعبان علي حسن، (2009) الجودة الشاملة ونظم الإعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية، متوفر على الموقع: <http://www.kantakji.com/media/3951/52.pdf> ، تاريخ التصفح: 2019/10/05 (22:25).

قرم عبد الغني يوسف (2008)، الجودة بين الحاضر والمستقبل، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 2

نبيل سعد خليل (2011)، إدارة الجودة الشاملة و الإعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2011.

هالة عبد القادر صبري (2009)، جودة التعليم العالي و معايير الاعتماد الأكاديمي - تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن-، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 2، العدد 4.

هناء محمود القيمي (2013)، فلسفة إدارة الجودة في التربية و التعليم العالي - الأساليب و الممارسات - دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان.

هنار ابراهيم أمين (2012)، الاعتماد المؤسسي و الاعتماد الأكاديمي و معاييرهما، مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية، دائرة البحوث و الدراسات، العدد 28، العراق.